

مقابلة للعماد عون على راديو COURTOISIE

بتاريخ ٥ آب ١٩٩٩

سئل العماد عون عن كيفية تقييمه للوضع الحالي بعد تسع سنوات من نفيه فأجاب : إذا ألقينا نظرة سريعة على مختلف قطاعات الدولة والمجتمع اللبناني نرى أن تدهوراً كبيراً حصل في لبنان في مختلف هذه القطاعات ولا يزال هذا المسار انحدارياً ، وبعد أن سقط لبنان في الهاوية بدأ ينغرز في قعرها.

فإذا نظرنا إلى الوضع من الناحية السياسية نرى أن لبنان انتقل من الحكم الديمقراطي إلى النظام الديكتاتوري متشبهاً بسوريا الدولة المحتلة. فالآن يفتقد الحكم اللبناني إلى شرعية شعبية لأنه منبثق عن انتخابات مزورة.

أما الحريات العامة فهي مفقودة تماماً لقد فرضت الرقابة الذاتية على جميع وسائل الإعلام من تلفزيون وراديو وصحف، ولا يستطيع أحد انتقاد النظام السوري، الحاكم الفعلي للبنان، بل إن النقد الإعلامي يجري على مستوى المسؤولين المحليين، مكتفين بتمثيلية ديمقراطية تافهة لإلهاء الناس عن مشاكلهم الأساسية كالانهيار الاقتصادي والتلاعب والتغيير الديموغرافي بواسطة التجنيس والتوطين وكلاهما وجهان لعملة واحدة. فالحريات العامة ممنوعة، ودور الطباعة والنشر لا يمكن أن تطبع أو تنشر شيئاً من دون الرقابة المسبقة وإذن من الأمن العام، كما إن مراقبة دخول الكتب والأسطوانات والأفلام تجري بتشدد أقوى من الذي يفرض على مراقبة المخدرات، وذلك لمنع دخول الأفكار الجديدة. وهكذا يخضع لبنان اليوم إلى الخطاب الأيديولوجي للفكر الواحد بأفكار معلّبة وبكلمات موحدة.

أما الوضع الاقتصادي فيتميز بانتهيار عام في الوضع النقدي حيث فقدت السيولة من سوق العملة اللبنانية، وغرق لبنان في الديون إلى ما يفوق طاقته على التسديد فأصبح ١٢٠% من قيمة موجوداته، أما المشاريع الإعمارية التي أوجبت جميع هذه الديون فلا يشكل إنجازها أكثر من عشر الديون التي يزرع لبنان تحتها وفقاً لتقدير شركات المقاولات اللبنانية، أما الباقي فقد ذهب سرقة ورشوة لرجال النظام وخاصة لاكتساب عطف المسؤولين السوريين.

أضف إلى ذلك أن الكثير من الشركات أصبحت بوضع الإفلاس، و٤٣% من اللبنانيين عاطلين عن العمل.

أما اجتماعياً فقد أصبح ٦٠% من اللبنانيين تحت عتبة الفقر، واختفت الطبقة الوسطى. وبعد أن بدأت الهجرة بسبب الأحوال الأمنية، تستمر اليوم بسبب الظروف الاقتصادية الخائفة.

وهذه الحالة التي توجب على الحكومة التشدد في منع حق الإقامة في لبنان نراها بدلاً من ذلك تمنح الجنسية بشكل عشوائي وتستبدل السكان الأصليين بالطائرين.

* عن رأيه في مفاوضات السلام أجاب العماد عون " إنها مسألة معقدة، فلا بد من الحديث عن السلام بحد ذاته قبل الحديث عن كيفية التوصل إليه. إن ما قد يتوصلون إليه هو نوع من هدنة طويلة، لأن السلام هو انعكاس سلام الآخر عليك، ولا يمكن أن تبنيه منفرداً بل مع الآخرين. لغاية الآن فإن الكل يسعى لتحقيق سلامه الخاص وليس السلام مع الآخرين.

عام ٧٨ إسرائيل ومصر وقعتا السلام وعام ٨٢ استردت مصر سينا ولكن السلام بقي اتفاقاً على الورق ولم يعدل أبداً في العلاقات الإنسانية بين الشعبين.

العنصر الأول للسلام هو الإنسان، لم يهتموا بخلق إنسان السلام، الصراع بين اليهود والعرب والمسلمين يعود إلى مئات السنين ، واليوم لا يزالون في نفس الاتجاه، متعلقين بالماضي، وبهذه الأفكار السلفية لا نستطيع صنع سلام الحاضر ولا التطلع إلى المستقبل.

حالياً يحاولون دفع المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، ولبنان غير موجود ودوره ملغى منذ العام ١٩٩٠ . لأنه، وفي ذلك الوقت، وقبل أن يتحدث أحد عن السلام طابقت بطاولة مستديرة بين سوريا وإسرائيل ولبنان كي نتفاوض ، الطاولة الثلاثية هي الطريقة الفضلى لمناقشة السلام. وقلت أيضاً أننا نقاتل لنكون إلى طاولة المفاوضات وليس عليها، ولأجل هذا أبعدت، كي يصبح لبنان موضوعاً للمفاوضة وليس طرفاً مفاوضاً. لبنان اليوم تخلى عن دوره، والحكومة اللبنانية تخلت عن واجباتها.

إن إسرائيل قد طلبت ضمانات سورية للاتسحاب من لبنان، لم نر مطلقاً طلباً مماثلاً في أي مفاوضات ثنائية يتخطى حدود المتفاوضين ليقرر ما هو من صلاحيات طرف آخر. في المقابل لا بد من طرح علامة استفهام حول التصرف المستغرب من إسرائيل التي هاجمت اللبنانيين ودمرت البنى التحتية اللبنانية من دون أن تتعرض للجيش السوري.

*سئل إذا ما كان يلمح إلى وجود اتفاق سوري إسرائيلي فأجاب " أنا لا ألمح بل أعلنها بوضوح كان هناك اتفاقاً بين إسرائيل وسوريا هدفه تصفية المقاومة الفلسطينية ، فسوريا تكفلت تصفيتها في القسم الشمالي من البلاد وإسرائيل تكفلتها في القسم الجنوبي، قد يجهل البعض هذا الموضوع ولكنه واضح تماماً بالنسبة لي فقد عايشته وأنا في مركز مسؤول. الجيش السوري موجود في لبنان كي يعطي الضمانات لإسرائيل ، وهم من يريد توطين الفلسطينيين في لبنان وهذا بالضبط ما تريده إسرائيل.

أما بشأن التفاوض بين لبنان وإسرائيل، فالمواضيع المثارة لا تشكل عقداً أساسية، فموضوع الأرض المحتلة في الشريط الحدودي هو جزء من الأرض اللبنانية باعتراف إسرائيل نفسها ومؤكداً باتفاق الهدنة الذي اعتبر حدود فلسطين ما قبل التقسيم هي الحدود الدولية مع لبنان، كما أن القرار ٢٥٤ ينصّ على وجوب الاسحاب من هذا الشريط. والبعض يقول بأن هناك مشكلة مياه بين لبنان وإسرائيل، وبعائدي أن هذه مشكلة مصطنعة لأن موضوع المياه لم يكن سبباً في اندلاع أي حرب بين البلدين، هناك مجرى مياه واحد يشكل حقوقاً مشتركة ويمكن التفاهم عليه وفق الأعراف والقوانين الدولية، عنيت به مجرى نهر الحاصباني وإسرائيل تستغله الآن بكامله، وفي حال قيام مشروع على هذا المجرى ستكون حصة لبنان أكبر مما يستغله الآن. أما الكلام عن نهر الليطاني لا معنى له لأن هذا النهر ينبع ويجري ويصب في الأراضي اللبنانية. أما من الناحية الأمنية فالأمنية هي للاتفاق بين إسرائيل ولبنان لأن العقدة الأساسية هي قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ومن الصعب الوصول إلى اتفاق أمني مع إسرائيل من دون حل هذه القضية. والتوطين ليس حلاً ويشكل حالة مستعصية بالنسبة للبنان.

* وعند سؤاله عن موضوع التوطين أجاب العماد عون:

" لقد أعلن يهودا باراك، وبحزم، أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين أمر غير مطروح على الإطلاق. طبعاً قوبل هذا الموقف برفض مطلق في لبنان، لقد توافق اللبنانيون، لمرّة، ورفضوا توطين الفلسطينيين في لبنان. أضف إلى ذلك أن كل المبادئ الأخلاقية والقانونية والعلمية تنافي مبدأ التوطين هذا، ومع أن لا مكان للقيم والمبادئ في الدبلوماسية، ومع أنهم يعتبرون كل من ينادي بها ساذجاً، فإنني سأتكلم من منطلق هذه القيم والمبادئ حتى ولو اعتبرت ساذجاً. إن لبنان لم يكن يوماً مسؤولاً عن قرار تقسيم فلسطين، قُسمت فلسطين وتسبب ذلك بحرب، والدولة المنتدبة آنذاك، وأعني بريطانيا، لم تستطع ضبط الوضع ومنع الفوضى والتهجير، وكذلك لم يحصل تدخل من الأمم المتحدة ووقعت الحرب ومنح لبنان المأوى لمئات الآلاف من اللاجئين إليه، أعطاهم الحماية وساعدهم على حل مشاكلهم الإنسانية ولم يزل. وقد أدى به الأمر إلى تدمير وحدته الوطنية وتدمير اقتصاده، ولا زلنا حتى اليوم نعيش نتائج هذه الحرب.

من الناحية الأخلاقية هناك بلداناً مسؤولة عن قرار تقسيم فلسطين وعن نتائج هذا التقسيم.

من الناحية القانونية لا أحد يستطيع أن يمنع عن لاجئ حق العودة إلى بلاده، هذا حق مكتسب، شرّعه الأمم المتحدة والقانون الدولي. فقانوناً إذن لا نستطيع حرمان الفلسطينيين من حق العودة.

والمأساة بالنسبة للبنان هي أكبر من ذلك بكثير، وسأتحدث الآن بالأرقام وبطريقة علمية، وأطلق نداءً بالمناسبة إلى كل الذين يريدون المشاركة في حلّ هذه المشكلة، أن يساعدوا لبنان والفلسطينيين لأن توطينهم في لبنان هو جريمة لم يسبق لها مثيل، وذلك للأسباب التالية: إذا أخذنا الكثافة السكانية في لبنان فنجد أنه يحتل المرتبة السادسة في العالم، إذ أن نسبة السكان في الكيلومتر المربع الواحد هي ٣٦٣ شخصاً (بحسب إحصاءات ١٩٩٦) ، بينما في فرنسا مثلاً تنخفض هذه النسبة إلى ١٠٧ أشخاص، أي أن الكثافة السكانية في لبنان هي ثلاثة أضعاف الكثافة في فرنسا، وإذا أخذنا الولايات المتحدة فنجد أن نسبة السكان لا تتعدى ٢٧,٨٢ شخصاً في الكلم المربع مع كل ما تملكه من موارد اقتصادية هائلة.

إن لبنان هو بلد هجرة وليس بلد استيطان وذلك بسبب نقص موارده الطبيعية ، إن عدد اللبنانيين في الاغتراب هو ثلاثة أضعاف عدد المقيمين فيه ، سأتحدث من خلال النسب لأنها تعطي صورة أوضح من الأرقام، مع قانون التجنيس الجديد الذي منح الجنسية للسوريين، ومع الفلسطينيين الذين سيفرضون علينا بالتوطين يصبح الأمر كما لو أن فرنسا سيفد إليها ٢٥% من السكان الجدد، أو كأنها ستمنح الجنسية ل ١٥ مليون شخصاً دفعة واحدة، أو كأن الولايات المتحدة ستمنح جنسيتها ل ٧٥ مليون أو كأن الصين ستمنحها ل ٤٠٠ مليون.

كيف يمكن استيعاب ٢٥% من الأعراب في بلد واحد دفعة واحدة ؟ وإذا زدنا السوريين الذين بإمكانهم أن يقيموا في لبنان دون ضوابط في ظل الوجود السوري نصل إلى ما يوازي ٥٠% من سكان لبنان ، إن الجريمة واضحة وأناشد كل الذين يسمعونني اليوم، مسؤولين وإعلاميين، إذا كانوا فعلاً يريدون إيجاد حل إنساني لهذه القضية للبنانيين والفلسطينيين على السواء أن يعرفوا أن كل فلسطيني سيوطن في لبنان سيخلق مشكلة لآخرين وسيتسبب بتهجيرهم.

أتمنى من الدول التي كانت في أساس قرار تقسيم فلسطين ، والتي هي في طبيعتها أغنى من لبنان، الولايات المتحدة مثلاً وكندا وروسيا(الاتحاد السوفياتي سابقاً) والدول العربية التي هي أقل كثافة سكانية منا، أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه العوامل العلمية ويمنحوا الفلسطينيين التسهيلات لديهم في حال تخلّى الفلسطينيون عن حقهم بالعودة إلى أرضهم .

عشتم وعاش لبنان الحر